التعددية الديمقراطية وإشكالية الاختلاف والتعدد في المجتمعات المنقسمة

د. حيدر المولى(*)

المجتمعات التعددية هي مجتمعات ذات بنية مركبة، على درجة متفاوتة في التعقيد، تبعاً لدرجة الخصوصيات التي تميِّز الجماعات المكوّنة لها. وهي تعاني غالباً من مشكلة تعايش بين الجماعات، تزداد حدَّةً بقدر ما تتمسك الجماعة بخصوصياتها، وبقدر اختلال التوازن الديموغرافي القائم بينها. فالتمسك بالخصوصيات يحول دون انصهارها في مجتمع وطني موحّد، واختلال التوازن الديموغرافي يؤدي إلى هيمنة عددية لجماعة على الجماعات الأخرى. فتحقيق السلم الأهلي والاستقرار في هذه المجتمعات هما القضية المحورية في حياتها السياسية.

ولقد طرحت حلول عدة لأزمة التعايش في المجتمعات التعددية، وحماية الأقليات، بعضها ارتكز على ضمانات دولية، والبعض الآخر على ضمانات داخلية، نابعة من اعتماد الفدرالية بنيةً للدولة، ومن صيغ دستورية ذات طابع تعددي قابلة للتطبيق في إطار دولة موحدة.

ثم إن المجتمع التعددي من حيث تعريفه، هو عكس المجتمع الوطني المنصهر. فهو مجتمع مكوّن من عدة مجموعات تتعايش في إطار سياسي واحد، ولم تحصل بينها بعد عملية انصهار فعلي. فالمشكلة الأساسية، في هذه المجتمعات، هي مشكلة تحقيق الانصهار المجتمعي، وقيام السلطة السياسية الفاعلة. فتراكم الخصوصيات ينمّي شخصية المجموعة، ويقاوم عملية ذوبانها في مجتمع سياسي أوسع منها. والتعاضد الطائفي العصبوي لكل جماعة يُعرقل نمو العلاقات المجتمعية بين أفراد المجموعات المختلفة، فيجد الفرد نفسه محاطاً بشبكة من العلاقات الطائفية تمنعه من المشاركة في الحياة السياسية إلا من خلال طائفته، على الرغم من أن العلاقات الاقتصادية تنمو وتتطور

(*) دكتور في الحقوق ـ الجامعة اللبنانية وجامعة آزاد، باحث في الدراسات المتخصصة في القانون العام والقانون الدولي.

بين أفراد ينتمون إلى مجموعات متعدِّدة، لأن المجموعة لا يمكنها أن تؤمِّن اكتفاءً ذاتياً لأعضائها. وهذه العلاقات الاقتصادية، مع غيرها من العلاقات، تتوافق والمصلحة المشتركة للمجموعات، وتشكل اللحمة التي تجمع بينها في مجتمع تعددي. ولكن تماسك هذا المجتمع يبقى غالباً دون مستوى تماسك مجتمعات المجموعات التي تكوّنه.

هذه المجموعات المتماسكة والمنظمة والمتجذرة تاريخياً إلى حدٍّ ما، داخل المجتمع التعددي، تمتلك عامّةً سلطة سياسية، هي أداة تعبير عن شخصيتها وخصوصياتها. والمجتمع التعددي نفسه هو أيضاً مركز سلطة سياسية، تعبِّر عن إرادة العيش المشترك. فتنظيم العلاقات بين المجموعات، والسهر على مصالحها المشتركة، يفرضان وجود هذه السلطة. إن نشوء عدة مراكز للسلطة، داخل مجتمع واحد، يطرح مشكلة مهمة جداً، وهي مشكلة تبعيّة السلطات بعضها لبعض (Subordination des pouvoirs). ففي المجتمعات المنصهرة، تتبع سلطة الجماعة سلطة المجتمع الشامل أي السلطة المركزية، بينما في المجتمعات التعددية، غالباً ما تتبع السلطة المركزية السلطات القائمة في المجموعات، وتستمد قوتها منها، وهي تكون عامةً، حصيلة توازن، مستقر نوعاً ما، بين هذه السلطات، وتسعى المجموعة إلى تدعيم سلطتها داخل المجتمع التعددي، ولكن بقدر ما يتحقق انصهارها في المجتمع الشامل Société globale بقدر ما يتجه مركز السلطة الفعلية نحو هذا الأخير، فتقوى السلطة المركزية على حساب سلطات المجموعات.

ثم إنه ومن زاوية تحديد ركائز نشأة المجتمعات التعددية استناداً لمعطيات التاريخ السياسي لتأصيل تلك المجتمعات، فلقد ساهمت عدة عوامل في تكوين المجتمعات التعددية، فغالباً ما نشأت هذه المجتمعات بفعل ترسّبات بشرية ناتجة عن هجرات متتالية. وبنية المجتمعات في لبنان وبلجيكا وسويسرا على سبيل المثال، شاهد على ذلك. كما أن السياسة الاستعمارية التي مارستها بعض الدول العظمى، أدّت هي أيضاً إلى نشوء مجتمعات تنتمي شعوبها إلى إثنيات ولغات وثقافات وديانات متنوعة. فقيام الامبراطوريات القديمة، والهجرة الناتجة عن السياسات الاستعمارية، وتغيير الحدود في أوروبا الوسطى خلال القرن العشرين، وفق مصالح الدول الكبرى، خلقت واقعاً تعددياً، وفي أحيان كثيرة واقعاً دراماتيكيًّا.

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول، ومن باب المقارنة للتوصيف السياسي الذي تم عرضه على مستوى المجتمعات التعددية بصورة عامة، بأن المجتمع اللبناني مجتمع متعدد الطوائف الدينية، ودراسته ترتبط بدراسة سائر المجتمعات التعددية، وإن كان يتميَّز عن الكثير منها لدرجة الخصوصية. والصيغ التي طُبقت في لبنان، من أجل ضمان العيش المشترك بين طوائفه، وتلك المقترحة وخاصة الفدرالية، تتشابه مع الصيغ المعتمدة في العديد من المجتمعات التعددية.

لذلك سوف نحاول في إطار هذه الدراسة، أن نقسم البحث والمعالجة إلى فقرتين رئيسيتين:

- الفقرة الأولى، تتناول: المسؤولية الوزارية والديمقراطية الإنكلوسكسونية.

- الفقرة الثانية، وتتناول: المجتمعات المنقسمة والمسؤولية الوزارية.

الفقرة الأولى: المسؤولية الوزارية والديمقراطية الانكلوسكسونية

المبحث الأول:
مراحل تطور المسؤولية الوزارية[1]

النبذة الأولى: تاريخ تكوين الوزارة

الوزارة هي مؤسسة منبثقة عن الملكية المعاصرة. وأول ما ظهرت في مختلف دول أوروبا حوالي عصر النهضة. فالملكية الاقطاعية حكمت بواسطة مجلس خاص مؤلف من كبار ضباط العرش أي من أعاظم اتباع الملك. ولكن هذا المجلس كان كبير العدد، بالإضافة إلى كونه مؤلفاً من أعضاء حكميين فهو إذاً لم يكن يحوز حتماً ثقة الملك. وفي أواخر القرن السادس عشر، أخذ الملوك، في مختلف الملكيات الأوروبية عادة انتقاء جماعة قليلة من هذا المجلس. كوزراء ومستشارين. كان يُوكل إليهم شؤون الدولة. وأخذ هذا الجهاز المحصور في بريطانيا اسم «لجنة الحكم» أو «الديوان» وتدريجياً حل محل المجلس الخاص.

ولكي يجعل هذا الجهاز مجلساً برلمانياً، كان يكفي وضعه تحت رقابة البرلمان. وتمَّ التطور عقب سنة ١٦٨٨. فقد أعطت ثورة سنة ١٦٨٨ للبرلمان الانكليزي امتيازات كان من شأنها أن جعلت الملك يقبل باختيار وزرائه من البرلمان منعاً للتصادم معه. وبعد سنة ١٧١٤ حدث ظرف جديد ساعد على تحرير المجلس الوزاري تجاه الملك: فقد كان جورج الأول لا يعرف الانكليزية، فرفض حضور اجتماعات الوزراء. وأصبح هذا الأمر فيما بعد اجتهاداً مستقراً.

النبذة الثانية: تاريخ المسؤولية الوزاريّة.

لقد عمل البرلمان الانكليزي جاهداً من أجل أن يؤخذ الوزراء من داخله وذلك من أجل التأكد من استحقاقهم لثقته، ومن أجل ضمان عدم تجاوزهم مشيئته. ومع ذلك لم تنتج فوراً فكرة «الحكومة بالثقة»، والتي من أهم نتائجها المنطقية وهي: المسؤولية السياسية، أي خسارة الحكم من جانب الوزارة التي خسرت ثقة البرلمان. وظل الوزراء الانكليز، لفترة خاضعين للمسؤولية الجزائية فقط، التي تنظمها عملية «الاتهام» (Impeachement).

والاتهام هو إجراء يعود في أصله إلى التنظيم التقليدي للمحاكم الجزائية في انكلترا. ففي بريطانيا العُظمى، يوجد في كل «كونتيه»، لجنة محلَّفين مكلّفة بملاحقة الجرائم. ولما كان مجلس العموم هو ممثل «الكونتيات» فقد اعتُبِرَ، انطلاقاً من القرن السادس عشر، كلجنة محلفين للاتهام في انكلترا كلها. لجنة مؤهلة بصورة خاصة، وعند الاقتضاء، لكي تقيم الدعاوى والملاحقات الجزائية ضد الوزراء.

يُضاف إلى ذلك أن مجلس اللوردات بحكم كونه محكمة، من النظام العام، فقد اعتبر من الطبيعي أن ينظر هو وبسرعة في صحة الملاحقات المقدمة من قبل مجلس العموم. هذا الإجراء حمل اسم عملية «الانبشمنت».

وإذاً فالانبشمنت في الأصل عملية جنائية، عقابها ذو الصفة الجزائية، مخيفة. فهي تُصيب، تبعاً للظروف، الوزير في شخصه، وفي ماله وفي شرفه. ولكن هذا الاجراء كان في الأصل صعب التطبيق، على اعتبار أنه كان يفترض وجود جريمة نصَّ عليها القانون.

وخلال القرن السابع عشر، ليّن البرلمان الانكليزي عملية «الانبشمنت» فقرر من جهة،

(١) لمزيد من التفاصيل والمعلومات حول هذا الموضوع، يُراجع، د. محمد كامل ليلة: «النظم السياسية، الدولة والحكومة» ـ دار النهضة العربية ـ بيروت ـ لبنان ـ لا. ط. ١٩٦٩ ـ ص ٩٠١ وما يليها، وكذلك د. إدمون ربّاط: «الوسيط في القانون الدستوري العام» ـ لا. د.، لا. ط. ـ ١٩٦٤ ـ ص ٢٨٠ وما بعدها.

تطبيقها على كل الأخطاء الفادحة، حتى على تلك التي لم ينص عليها القانون. ومن جهة ثانية اعترف مجلس اللوردات لنفسه بحق فرض العقوبة بحرية.

وفي أواخر القرن الثامن عشر، كان مجرد التهديد بالانبشمنت كافياً لإقالة الوزارة: في سنة ١٧٨٢ قدمت الوزارة التي كان يرئسها «اللورد نورث» استقالتها على أثر اقتراح بنزع الثقة صوَّت عليه مجلس العموم واعتُبر مؤدياً إلى استعمال حق الانبشمنت. وبعد هذا التاريخ أمكن القول بأن نظام المسؤولية السياسية للوزارة قد تم تنظيمه. بحيث أن اكتمال النظام البرلماني يعود في انكلترا إلى هذه البادرة التي اتخذها «لورد نورث».

المبحث الثاني:
صعوبة أو نجاح تطبيق الديمقراطية الانكلوساكسونية

قبل بحث المقاربات النظرية لمسألة المجتمعات التعددية والديمقراطية، أود أن أوضح كيف أستخدم مصطلح «ديمقراطية». إنني أشدِّد على مصطلح الديمقراطية «الليبرالية» لتمييزها عن الديمقراطية «الجذرية»[٢]. الأولى تضم عنصرين أساسيين، تنافس المصالح المختلفة أو «تباريها» وانتخاب ممثلين وطنيين أو «المشاركة». وتخلط الديمقراطيات التنافسية التامة التطور بين البعدين. فهي تستخدم آليات سياسية للحؤول صراحة دون فرض الأغلبية إرادتها على الأقلية إلى ما لا نهاية. بالمقابل تضحّي الديمقراطية الجذرية بالمصالح المتنافسة أمام الإفصاح المباشر عن مصلحة عليا واحدة تعبِّر عنها «إرادة الأغلبية». وهي تفترض وجود حقيقة تاريخية تجاوزية أو طبيعية، على حين أن الديمقراطية التعددية تفترض أن الحقيقة واقع متطور يؤكد بطريقة براغماتية عن طريق المفاوضات والتسوية.

على الرغم من أن هذا التشديد على الليبرالية التعددية يمثِّل أفضلية معيارية، فإن اعتبارات عملية تفرضه ولن تكون العلاقة بين الاثنية والديمقراطية مشكلة نظرية إذا أصرينا على التعريف الجذري للديمقراطية، نظراً لأن الديمقراطيات الجذرية يمكن من خلال تعريفها أن تقصي حزب أقلية عن السلطة وتبقى «ديمقراطية» من الناحية النظرية. غير أن التعريفات لا تقرر الواقع العملي: قلة هي الأنظمة السياسية التي تستطيع أن تستمر إلى الأبد عن طريق استثناء الأقلية، حتى لو قامت بذلك باسم الحقيقة «الكلية». فالمستثنون سوف يثورون في نهاية المطاف، ما يمهد الطريق لقمعهم أو وقوع حرب أهلية. إن الديمقراطية التعددية هي الحل لهذه المشكلة. إنها صيغة معيارية تولدها الحاجة لصياغة عقد سلام اجتماعي بين القوى المتخاصمة.

ثم إن التساؤل المحوري يكمن حول كيفية الحفاظ على الديمقراطية التعددية في إطار مجتمعات «متعددة»، وكيف يعوق التحام أو التقاء الانقسامات أو «الثقافات» الاثنية والاجتماعية والإيديولوجية الديمقراطية التعددية أو التنافسية؟

إن التفسير الذي يقدمه البعض لهذه العملية، والذي يجعله الخطاب الاجتماعي مبهماً في بعض الأحيان، هو التالي: إن الانتخابات «الديمقراطية» تكرر الانقسام الطائفي ضمن البرلمان عندما تلتحم الهويات الاجتماعية ـ الاقتصادية والثقافية والسياسية لإنتاج أحزاب تمثل طبقة أو مجموعة إثنية واحدة تمثيلاً

(٢) المقصود بالديمقراطية الجذرية كمصطلح مُستقى من التشخيص الماركسي للديمقراطية ويعني ديمقراطية الإجماع السياسي.

صارماً. فإذا استخدم الحزب الفائز انتخابه وسيطرته على البرلمان لكي يقصي الأحزاب الاثنية الأخرى عن السلطة بشكل دائم، لا يكون هناك حافز يدفع الخاسر إلى التمسك بقواعد «اللعبة الديمقراطية». وهكذا تصبح الديمقراطية التعددية الليبرالية شبه مستحيلة.

ثم أن الديمقراطية الثنائية الحزبية، التي يعتبرها البعض أفضل أشكال الديمقراطية (مثل تلك المطبقة في بريطانيا) ـ تفاقم الانسياق باتجاه الاستقطاب والصراع. فنظم الحزبين تستند على لعبة «صفرية المجموع» حيث يكسب الفائز من الناحية الفعلية سلطة غير محدودة. لكن نظام الأغلبية / الأقلية لا يُنتج «طغيان الأغلبية» لأن اللعبة تتكرَّر. و«الافتراض بأن الأقليات سوف تصبح أغلبيات وأن الحكومة والمعارضة تتبادلان المواقع» يؤمِّن وجود معارضة موالية لأن الخاسرين يمكن أن يتوقعوا الفوز في نهاية المطاف.

يعرف كل دارس للسياسة المقارنة أن هذه النهاية السعيدة لا تحصل إلّا عندما يحوّل «قسم كبير من الناخبين» ولاءهم إلى المعارضة، ما يعطي الخاسرين فرصة لتشكيل الحكومة. لكن ما لا يكون متَّضحاً هو أن تعاقب السلطة يفترض مسبقاً وجود شرط ثقافي أساسي: إنه يتوقف على وجود شقاقات سياسية واجتماعية وثقافية متقاطعة. فعندما «ينتمي الأفراد إلى عدد من المجموعات المختلفة المنظمة أو المجموعات غير المنظمة التي تتنوع مصالحها وتطلعاتها»، تتشكل تحالفات سياسية جديدة باستمرار، ما يمكِّن الخاسرين من الانضمام إلى الائتلاف الفائز. بالمقابل عندما تتطابق الهويات الثقافية والسياسية وتقوّي بعضها بعضاً، فمن المرجّح أن تنتج صراعاً بين قوى المعارضة، سواء كانت بروتستانتية وكاثوليكية أو مسيحية ـ مسلمة أو فقيرة وغنية. وفي ظل هذه التوقعات بالإقصاء الدائم من قبل الأغلبية، لن يكون بوسع الخاسرين تحمُّل أن يكونوا ديمقراطيين. هل من الممكن تجنُّب خطر الانزلاق إلى الطائفية باستخدام التمثيل النسبي؟ لا، لأن ذلك يكرِّر الانقسامات الاثنية ومن ثم يشجِّع على صياغة تحالفات تستثني الأحزاب الصغيرة. ولذلك فإن التمثيل النسبي يمكن أن يخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي المنهجي الذي قد يؤدي إلى حرب سياسية.

الجدير بالذكر في هذا المجال، بأن المجتمعات المتعدِّدة ليست غير قادرة على إقامة الديمقراطية، رغم أنها تنزع إلى عدم الاستقرار.

إن الافتراض بأن الديمقراطية صعبة، إن لم تكن متعذِّرة في المجتمعات «المتعدِّدة»، تشكّل جوهر دراسات سياسة العالم الغربي والعالم الثالث.

وقد ميَّز «غبريال الموند»[٣] بين الأنظمة الأنكلو ـ أميركية، التي تستند على «ثقافة سياسية وعلمانية متجانسة» وبين الأنظمة الأوروبية القاريّة، التي ترتكز على «تفكُّك الثقافة السياسية». في الأولى أدى انفصال «الوظائف» السياسية والاجتماعية والاقتصادية أو «استقلالها الذاتي» إلى تشجيع التسوية والاعتدال، على حين أنه في بلدان أوروبا القارية، مثل فرنسا، أدى انصهار «العائلات الأيديولوجية الرئيسية» الثلاث مع الأحزاب السياسية إلى تشجيع الاستقطاب الإيديولوجي، وبالتالي تعطيل حركة الحياة الديمقراطية.

إلا أنني هنا لا أتفق مع ما طرحه «غبريال الموند» فيما تقدم، فعلى صعيد الأنظمة الانكلو

(٣) «غبريال الموند»: عالم سياسة ومختص في دراسة النظم السياسية المقارنة.

ـ أمريكية وما قدم بخصوصها من تبريرات نظرية تتجسَّد بانتشار الثقافات السياسية العلمانية، والتي أدت إلى إنجاح الديمقراطية على صعيدها، فإننا نؤسِّس لنقول في هذا الإطار بأن «الولايات المتحدة الأمريكية» التي تشكل إحدى تطبيقات ونماذج هذه الأنظمة، قد نشأت من خلال استعراض مراحل تطورها السياسي والتاريخي، على أُسس من الصراعات المرتبطة بصورة مباشرة بأزمة الهوية، إذ أن طبيعة تكوين المجتمع الأمريكي من جماعات عرقية متعدِّدة ومختلفة، قد جعلته يواجه حقيقةً صعوبة في تطوير وتنمية إحساس مشترك بالهوية الموحدة (على المستوى القومي) ونشأت بذلك أزمة الهوية، التي تفاقمت تدريجياً عبر التاريخ الأمريكي لتصل إلى أخطر مراحلها في فترة الحرب الأهلية. ثم أنه من جهة أخرى، فإن التطور والتقدم التكنولوجي الذي وصلت إليه الولايات المتحدة الأمريكية عبر تطورها التاريخي والسياسي، قد حمل طروحات ايديولوجية ليبرالية متنوعة قائمة على أسُّس سياسية علمانية منفتحة، قد ساهمت بشكل ملحوظ وفعّال في معالجة الإشكالية المرتبطة بأزمة الهوية، وأزالت التباينات والتناقضات السائدة على هذا الصعيد داخل مجتمعها السياسي المتعدِّد والمتنوِّع، عبر إطلاق خطط سياسية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، طالت جميع فئات وطبقات المجتمع السياسي المتعدِّد، وبذلك لم تعد تترتب في كثير من الأحيان آثار خطيرة على الاختلافات اللغوية أو الدينية بالنسبة لقضية الهوية، ولكن على الرغم من ذلك فإنني أرى بأن أزمة الهوية ستظل في الولايات المتحدة لفترة من الوقت حتى تزول أيضاً الاختلافات المستندة إلى العوامل الفطرية مثل لون البشرة والشعر وغيرها، وبعبارة أخرى فإن جماعات الأقليات في الولايات المتحدة قد تم استيعابها ثقافياً، أما الفروق المستندة إلى العوامل الفطرية أو الطبيعية فإنها تحتاج إلى فترة أطول لكي يتحقق الدمج العنصري أيضاً بالإضافة إلى الدمج الثقافي أو الاستيعاب الثقافي. وعليه تأسيساً على ما تقدم، فإن الديمقراطية الليبرالية في الولايات المتحدة الأمريكية تبقى من هذا المنظار غير مكتملة، ويترتب من جرّائها عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وأما بالعودة إلى ما استعرضه «غبريال الموند»، على صعيد الأنظمة الأوروبية القارية مثل فرنسا، من خلال قوله بأن انصهار وتوحيد العائلات الإيديولوجية الرئيسية الثلاث مع الأحزاب السياسية، قد أدى إلى استقطاب أيديولوجي سمح بدوره بتعطيل الحياة الديمقراطية في فرنسا. فإنني لا أتفق أيضاً في هذا الطرح مع «غبريال الموند»، باعتبار أن الثورة الفرنسية في العام ١٧٨٩ قد أسست لمنظومة سياسية ليبرالية قائمة على أفكار وطروحات سياسية متنوعة، أدت إلى نشر وتعميق ثقافة سياسية وديمقراطية منفتحة على صعيد المجتمع السياسي المتعدِّد في فرنسا، كان من نتائجها المباشرة إنهاء الصراع بين الهويات الاثنية المختلفة. هذا الصراع الذي امتدَّ طويلاً عبر تطور التاريخ السياسي الفرنسي، قد جرى استبداله بالتالي بثقافة ديمقراطية كلغة جامعة موحِّدة بين المجموعات والاثنيات المختلفة. هذه الثقافة الديمقراطية المنتشرة على هذا الصعيد، قد أظهرت واقع الطروحات السياسية والإيديولوجية المتنوعة للمجموعات الاثنية المتعدِّدة والتي أسَّست لثقافة الاتفاق والشراكة في الوطن فيما بينها على قاعدة «القبول المتبادل».

وعليه فإن تلك الطروحات السياسية والليبرالية المتنوعة والمنفتحة داخل المجتمع التعددي الفرنسي، فإنها لجهة ما حققته من

وحدة وانصهار وطني وقومي موحَّد بين الهويات الاثنية المتعددة، لم تؤدِ بعكس ما يقول «غبريال موند» إلى استقطاب إيديولوجي حزبي، بل عكست جلياً واقع التنوع السياسي الليبرالي من خلال ما جسدته المنظومة الحزبية التعددية، التي قامت بدورها على أُسس ومبادئ ليبرالية مُستلهمة من وحي الثورة الفرنسية، والتي تطلبت الاتفاق الوطني والشراكة الحقيقية في صنع القرار السياسي على قاعدة الاتفاق المتبادل، بحيث أضافت التقنية المؤسساتية للمنظومة السياسية الفرنسية، من خلال آلياتها الديمقراطية، افتراض قيام ائتلاف حكومي مرتكز على أسُّس ديمقراطية توافقية تؤدي إلى تأمين حقوق كافة المجموعات المتنوعة في إطار من المساواة القائمة على مبدأ التوازن. مما افترض ذلك تباعاً تعزيز للحياة الديمقراطية الفرنسية، وتوفير المزيد من استقرارها السياسي والاجتماعي.

من هذا المنطلق، يبقى أن نُشير إلى أنه بالرغم من وجود ارتباط بين الطائفية وعدم الاستقرار، يُلاحظ أن هناك حالات «شاذة» في الغرب وفي العالم الثالث. مثال ذلك، سويسرا وبلجيكا واللوكسمبورغ والنمسا التي يوجد فيها «ثقافات سياسية أكثر تجزؤاً مما في فرنسا أو إيطاليا أو ألمانيا وايمر» ومع ذلك تمكنت من الحفاظ على حكومات ديمقراطية. وعلى غرار ذلك، حافظت «ماليزيا» على حكومات ديمقراطية رغم وجود انقسامات دينية واثنية حادة. ما الذي تشترك فيه هذه الدول ويُتيح لها تلطيف الآثار المدمِّرة للطائفية؟ الجواب هو أن كلاً منها حاول نزع فتيل مخاطر الطائفية بإقامة ديمقراطية «توحيدية». فبدلاً من اعتماد سياسات الأغلبية / الأقلية التي تهدِّد بعدم الاستقرار، تبنَّت نظاماً «متدامجاً» تتمثَّل فيه «كل القطاعات الهامة للمجتمع المتعدد» في «ائتلاف كبير».

والمهمة الرئيسية للائتلاف الكبير تشكيل إجماع يضمن حماية المصالح الدنيا لكل عضو في الائتلاف. وبضمان التمثيل قبل أي انتخابات، ينبغي أن تخفِّض الديمقراطية التوحيدية نظرياً صلة الاثنية بالسياسة، ومن ثم تنزع فتيل قدرتها على خلق الصراع.

بناءً على ما تقدم بيانه، فإننا نستخلص بأن المجتمعات المتعدِّدة والمنقسمة، إستناداً إلى واقع تعقيداتها الاختلافية المتعدِّدة، إلى جانب قصور الثقافة السياسية الديمقراطية للنخبة الحاكمة في إدارة التنوع السياسي على أسس متكافئة كضمانة لحقوق كافة المجموعات والقطاعات الاثنية المتنوعة داخل المجتمع التعدُّدي. فإن هذه المُعطيات السلبية من شأنها أن تطرح تحدياتٍ حقيقية وعملية على مستوى المنظومة السياسية لإدارة التنوع، لجهة الانتقاص من فكرة إعمال الديمقراطية التوافقية التي تتطلب المشاركة الحقيقية والفعّالة في صُنع القرار السياسي بين كافة أعضاء الائتلاف الموسَّع. ما يؤدي هذا الواقع إلى عدم الاستقرار السياسي، هذا الاستقرار الذي تحتاج إليه الحكومات للقيام بتطبيق برنامجها السياسي الذي يتضمن سياستها العامة التي تنوي تطبيقها في مجال الشأن العام، وبالتالي الوصول إلى عدم الاستقرار الحكومي بنتيجة طرح إشكالية التضامن الوزاري، التي تقوم على إشغال المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان، وبالتالي حجب الثقة عنها من قبل هذا الأخير. من هنا سوف نتعرَّض في الفقرة الثانية من هذه الدراسة، للبحث في جذور وأسُس طرح إشكالية التعدُّد وتحديات الاختلاف في المجتمعات المنقسمة، وتأثير ذلك على إعمال مبدأ التضامن الوزاري داخل الحكومات والنظم الائتلافية.

الفقرة الثانية: المجتمعات المنقسمة والمسؤولية الوزارية

المبحث الأول:
الديمقراطية التوافقية:

«هي نوع من الحكم بواسطة الائتلاف الواسع الذي يشمل في المجتمع المتعدد قادة سائر الفئات المهمة من السياسيين، ويتخذ عدة أشكال كحكومة ائتلافية واسعة في النظام البرلماني، أو في النظام المجلسي مجلس «واسع»، أو ائتلاف واسع من قادة الفئات الرئيسيين»(٤).

هذه الديمقراطية التوافقية كانت وليدة تسويات مؤسساتية في الدول الحديثة، التي تتداخل فيها مشكلات القوميات والجنسيات مع المشكلات الاجتماعية، والتي وجدت كدول بعد المؤتمرات الاستعمارية كمؤتمر برلين عام ١٨٨٥، أو كنتيجة من نتائج الحرب العالمية الأولى والمؤتمرات التي تلتها. وهذه التسويات جاءت كمحاولة للتوفيق ما بين اتجاهين إيديولوجيين سادا النصف الأول من القرن العشرين. الاتجاه الأول هو الاتجاه الديمقراطي المتطور الذي نادى به اليعقوبيون خلال الثورة الفرنسية «مبدأ المساواة بالشكل الأكثر صفاء وراديكالية ـ مساواة اجتماعية وثقافية». وبين الاتجاه الثاني القائم على إثارة وتعبئة هويات التجمعات أو الطوائف، بالاستناد إلى الأصل أو التاريخ أو اللغة أو الدين والثقافة.

فيما بعد ظهر اتجاه ثالث حاول البحث عن التجمعات القائمة ليضعها في إطار مؤسّساتي محاولاً إدخالها في إطار تجمعات تشكل «أمة» متعددة ومتنوعة. وهو ما يعرف باللغة السياسية السويسريَّة بـ«ديمقراطية التوافق، أو كما وصفتها إحدى مدارس العلوم السياسية بكلمة التوافقية».

«وهكذا يبدو لنا أن الديمقراطية التوافقية هي من النوع الأحدث بين أنواع الديمقراطيات، إذ أن أول من أدخلها في علم السياسة المقارنة هو أرنت ليبهارت «rend Liphart»، بعد أن كانت سميت بديمقراطية التناسب»(٥).

«وخلال العام ١٩٥٦، حاول «غبريال الموند» تشخيص أو تصنيف نماذج الديمقراطيات المختلفة مميزاً ما بين الأنظمة التي تتمتع بثقافة سياسية علمانية ومتجانسة «الانكلو أمريكية»، وما بين الأنظمة الأوروبية القارية التي لا تتمتع بهذا الاستقرار والتجانس بسبب ثقافتها السياسية المجزئة»(٦).

انطلاقاً من تصنيف الموند هذا، قام «أرنت ليبهارت» عام ١٩٧٧ بإصدار كتاب بعنوان: «الديمقراطية في المجتمع المتعدد»، محاولاً وضع نظرية الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة، وهي نظرية مستقلة عن التصنيفات التقليدية للأنظمة الديمقراطية الثلاثة: «برلمانية ـ رئاسية ـ مجلسية».

وفي هذا الإطار، فقد اعتبر الدكتور «انطوان مسرّه» في كتابه الذي صدر حديثاً بعنوان: «النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني، أبحاث مقارنة في أنظمة المشاركة»، «أن التوافقية ليست نظاماً سياسياً، بل تصنيفاً ومنهجية في تصنيف الأنظمة السياسية في

(٤) أرنت ليبهارت: الديمقراطية في المجتمع المتعدد، دراسة مقارنة، ترجمة إفلين أبو متري مسرّة، بيروت، ١٩٨٤ ص ٤٣.

(٥) ثيودور هانف: «لبنان، تعايش في زمن الحرب»، ترجمة موريس صليبا، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، ١٩٩٣، ص: ٥٢.

(٦) أرنت ليبهارت، مرجع سابق، ص ٢٤ و٢٥.

العلم الدستوري المقارن. تتعدد تالياً الأشكال التنظيمية بتعدُّد الأنظمة التي تنتمي من قريب أو بعيد إلى هذا التصنيف. وقد تعتمد بعض البلدان نظاماً فدرالياً شخصياً أو جغرافياً، أو قاعدة كوتا مغلقة أو منفتحة أو جزئية، مكتوبة أو عرفية، أو تعتمد كبديل لها حكومات ائتلافية على أسس حزبية وليس على أسس بنيات ثقافية فرعية، أو يُعتمد نظام انتخابي نسبي، أو إدارة ذاتية في بعض الشؤون (أحوال شخصية، تعليم...)، حصرية أو موسعة، مغلقة أو منفتحة، توفيقاً بين حقوق فردية وجماعية...»[٧].

النبذة الأولى: ركائز النظام التوافقي:

متأثراً بكتابات «ليبهارت» وغيره من دعاة التوافقية، أكثرهم من دول أوروبا الوسطى، يتبنّى الدكتور انطوان مسرّه مفهوم ليبهارت لركائز النظام التوافقي، ويرى أنها تتوفر في الشروط الأربعة التالية:

أولاً: حكومة ائتلاف واسع: اشكال تجنّب العزل الدائم من خلال قاعدة الكوتا، أو الائتلافات الحكومية، أو الأنظمة الانتخابية، والأشكال الدستورية لهذه الوسائل ومدى فعاليتها المقارنة. بالاضافة إلى خبرات بلدان أوروبية، هي مفيدة في هذا المجال. يشمل هذا السياق دراسة مدى توفر معارضة فاعلة وشروطها في إطار حكومات ائتلافية وأسُس تشكيل الائتلافية.

ثانياً: نسبية في التمثيل: تعتمد كمعيار أساسي للتمثيل السياسي، ولتعيين المدنيين، ولتخصيص الأموال العامة.

ثالثاً: الـيتو المتبادل: الذي يحمي مصالح الأقليات الحيويَّة ضد قرارات الأكثرية. والذي يجب تجديد أشكال تنظيمه وممارسته، وتطور هذه الممارسة ومداها على خطوط تباين ثقافية أو سياسية، في سبيل الحؤول دون الهيمنة ومدى ضمانة الـيتو للفعالية في صناعة القرار على المدى القصير أو المتوسط، وأشكال تفعيل صناعة القرار من خلال بنيات لامركزية.

رابعاً: الإدارة الذاتيّة الحصريَّة: لدرجة عالية لكل فئة في حل مشاكلها الداخلية الخاصة. وضرورة وضع وتحديد مضامينها وأشكال ممارستها في سياق شخصي أو جغرافي، أو الاثنين معاً كما هي الحال في بلجيكا، ومدى ضمانة الفدرالية الجغرافية للديمقراطية في حالات حيث لا تلتقي التباينات الثقافية مع الحدود الجغرافية، وكذلك أشكال انفتاح هذه الادارة الذاتية الحصرية، اقراراً بالحق بعدم الانتماء إلى مجموعة أو طائفة وتحقيقاً للتواصل.

النبذة الثانية: ميزات النظام التوافقي:

إن أهم ميزات النظام التوافقي المستقاة من تجارب ونماذج دول أوروبا الوسطى هي، أنه نظام تلعب فيه القواعد الدستورية المكتوبة دوراً محدداً لا غير. إذ أنه كما ذكرنا سابقاً، لا يُعتبر تصنيفاً من تصنيفات الأنظمة السياسية والدستورية المحدَّدة، بل يُعتبر تصنيفاً منهجياً خاصاً لطبيعة الأنظمة السياسية في العلم الدستوري المقارن. «كما أنه نظام يفترض تعاون قادة الفئات مهما كان عمق الانقسامات التي تفصلها، مما يستوجب شعور القادة على الأقل بنوع من الالتزام لصيانة وحدة البلاد وكذلك للممارسات الديمقراطية، وأن يكون لديهم

(٧) انطوان نصري مسرّه: «النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني، أبحاث مقارنة في أنظمة المشاركة»، المكتبة الشرقية، بيروت، طبعة أولى، ٢٠٠٥، ص: ٣١.

استعداد أساسي لضم الجهود المشتركة مع قادة باقي الفئات بروح من الاعتدال والمسامحة، وعليهم في الوقت نفسه المحافظة على علاقتهم بأتباعهم والولاء لهم. وعلى القادة أن يحققوا باستمرار عملية توازن صعبة بين أمرين حيويين: الولاء لاتباعهم، والالتزام بوحدة البلاد والديمقراطية»[٨].

النبذة الثالثة: نماذج هذا النظام

يعتبر بعض الفقهاء الدستوريين، ومنهم ليبهارات "Arend Liphart"، أن هذا النظام نجده في الدول الأوروبية الصغيرة، وأكبرها هولندا حيث الانقسامات فيها طبقية ثم دينية، كما في بلجيكا وسويسرا حيث الانقسامات لغوية. ويعتبر أن سويسرا والنمسا تشكلان الأمثلة الفضلى للائتلاف الواسع في شكله النموذجي الأصلي. وقد أعطى ليبهارت لبنان كمثال للديمقراطية التوافقية في العالم الثالث، وذلك بقوله بأن «الحالة اللبنانية مُعبِّرة، لأنها مثال واضح غير أوروبي للديمقراطية التوافقية... وأن المثال اللبناني هو ذات أهمية خاصة لمجتمعات العالم الثالث المتعددة البنية، لأن الديمقراطية التوافقية عملت بصورة ناجحة في لبنان، ولمدة طويلة، أي لأكثر من ثلاثين سنة منذ ١٩٤٣. والحرب الداخلية منذ ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، والاضطرابات المستمرة منذ تلك السنة لا تفقدها هذه الأهمية»[٩].

فقيه غربي آخر هو ثيودور هانف "Theodor hanf" رأى في لبنان مثالاً لهذه الديمقراطية التوافقية، التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى في عدد كبير من الدول الصغيرة المتعددة الشعوب أو الفئات السكانية، والتي ظهرت فيها مشكلة التعايش بين الشعوب والاثنيات والطوائف الدينية المتواجدة في دولة واحدة، قائلاً إنه «كلَّما صَغُر حجم الدولة كلّما كبرت المشكلة وأصبحت تسوية النزاعات أصعب»[١٠].

المبحث الثاني:
العلاقة الجدليَّة بين الديمقراطية التوافقية والقوميَّة اللاعقلانية

يمكن القول بأن القاعدة في لبّ الديمقراطية تكمن في مبدأ السيادة الشعبية، الذي يثبت أن الحكومة يمكن أن تستمد شرعيتها فقط من إرادة أولئك الذين تحكمهم. يجب تمييز هذا المبدأ العام عن الإجراءات الديمقراطية، التي يُراد أن تكون أدوات لمعرفة ما يريده الشعب حقاً. والإجراء الأساسي هو، بالطبع، الانتخابات وتساعد منظومات أخرى من الإجراءات على حماية الديمقراطية بواسطة لجم الحكام المنتخبين عبر إجراءات مثل الفصل بين السلطات، والقيود على إعادة الانتخاب، ومتطلبات خاصة للتعديلات الدستورية، إلى غير ذلك. كما أن الديمقراطية تتعلَّق بالاشراك (inclusion) والإقصاء (exclusion) وبالوصول إلى السلطة وبالامتيازات التي تأتي مع الاشتراك والعقوبات التي تصاحب الإقصاء. في المجتمعات الشديدة الانقسام، توفر الهوية الإثنية خطوطاً واضحة لتحديد مَنْ يتم إشراكه ومن يتم إقصاؤه. ولأن الخطوط تبدو غير قابلة للتغيير، فسرعان ما يتخذ الدخول والخروج

(٨) ارنت ليبهارت ـ مرجع سابق ـ ص: ٧٣.
(٩) أرنت ليبهارت، مرجع سابق، ص: ١٣ و١٤.
(١٠) ثيودور هانف ـ مرجع سابق، ص: ٥٨.

مظهراً دائماً. في السياسات الإثنية يؤثر الإشراك على توزيع السلع المادية وغير المادية، بما في ذلك مكانة المجموعات الاثنية المختلفة وهوية الدولة بانتمائها إلى مجموعة أكثر من انتمائها إلى مجموعة أخرى. وفي المجتمعات التعددية المنقسمة، يوجد ميل إلى دمج الاشراك في الحكومة مع الاشراك في الكوميونة والإقصاء من الحكومة مع الإقصاء عن الكوميونة أو «المقاطعة الفدرالية».

وهكذا تواجه المجتمعات المنقسمة إثنياً نسخة خاصة من المشكلة الديمقراطية المعتادة المتمثلة في ضمان معاملة لائقة للمعارضة. فمعارضة الحكومة قابلة دائماً لأن تصوّر بمثابة مقاومة للإرادة الشعبية. ومن السهل تصوير المعارضة المتمايزة إثنياً على أنها تتألف من أعداء شديدي الخطورة: أعداء تاريخيين، أعداء لا يرضون بالهوية القائمة للدولة، أعداء يتآمرون لتفتيت الدولة أو سرقتها من مجموعتها الخاصة ـ وقد يكون ذلك الواقع فعلاً، بالنظر إلى الأهمية الحاسمة لسلطة الدولة وتكاليف الإقصاء عنها.

ثم إنه يمكن الإيضاح في هذا السياق، بأن المجتمعات الشديدة الانقسام تقع في أحد طرفي التصنيف المجتمعي. وتقع على الطرف الآخر مجتمعات مائعة تضم منذ القدم جماعات امتزج نسلها في جمهور السكان العام (المهاجرون المختلفون في الولايات المتحدة وفرنسا)، أو تقع تفاعلات عند مستويات متدنية نسبياً من الصراع (الإنكليز والويلزيون والاسكتلنديون والإيرلنديون في بريطانيا وأستراليا). وفي الوسط توجد فئة من المجتمعات الأشد انقساماً، حيث هناك مجموعات لديها طموحات سياسية قوية وتتفاعل كمجموعات، ولكن حيث توجد عدة ظروف مؤاتية تلطف من آثار الصراع الإثني. وفي هذه الدول، كانت القوى الخارجية تميل تاريخياً إلى تعزيز الاندماج الداخلي، وتوجد انقسامات أخرى (الدين والطبقة والمنطقة في الغالب) تتنافس مع الإثنية للفت الانتباه وتنعكس في النظام الحزبي. وقد برزت المسائل الاثنية متأخرة فيما يتعلق بالانقسامات الأخرى، وبتطور الأحزاب بحيث لا تشكل السياسات الحزبية انعكاساً تاماً للصراع الإثني. ومن بين هذه الدول سويسرا وكندا وبلجيكا (البلدان المنخفضة) ـ كلها فيدراليات.

وأما على صعيد الشرق الأوسط وتعقيدات بُنيته وتركيبته الاجتماعية والسياسية، فإنني أؤيِّد في هذا السياق الوصفي للواقع، ما ورد في كتاب للأستاذ «إيليا حريق» بعنوان: «مَنْ يحكم لبنان؟»، بقوله: «جذبت التوترات الإثنية والطائفية المتواصلة الانتباه إلى وجود مشكلات إثنية خطيرة في الشرق الأوسط، كما في غيره من أنحاء العالم، بصرف النظر عن السمة الإدماجية للدين الإسلامي والثقافة الإسلامية. لقد عمل الإسلام على مرّ السنين على تلطيف الاختلافات الإثنية بين شعوب الشرق الأوسط، لكن صعود القومية العلمانية والأصولية الدينية عند منقلب القرن التاسع عشر أدى إلى تغيير الصورة»(١١).

وبناء على ما تقدم، وبالعودة إلى تحليلنا للقومية والديمقراطية والعلاقة الجدلية القائمة بينهما، كمفهومين متناقضين جوهرياً، والسبل الكفيلة لتأمين التفاعل والتوفيق بينهما، بهدف تفعيل آلية عمل المنظومة المؤسساتية التوافقية، وبالتالي الوصول إلى ديمقراطية توافقية حقيقية داخل المجتمعات المتعددة. فإنه يمكن القول في هذا المجال، بأن هذا الأمر يتوقف على السلوك السياسي للقادة والنخب الحاكمة للمنظومة

(١١) إيليا حريق: «مَنْ يحكم لبنان؟»، دار النهار، بيروت، ١٩٧٢، ص ٢٧٣.

السياسية وكيفية إدارتها لهذا التنوّع عبر وسيلة إدارتها لشؤون الحكم في البلاد، وضرورة أن تأتي هذه الإدارة أو السلوكية السياسية للنخب الحاكمة، التي تعكس واقع التمثيل السياسي للمجموعات المتعددة على اختلاف اعتباراتها وانتماءاتها وارتباطاتها الوشائجية الخاصة، في إطار من آلية للتوفيق بين الولاءات التحتية لتلك النخب السياسية من جهة، وبين ولاءاتها القومية الوطنية والتي يتطلبها على مستوى الكفاءة السياسية واقع الثقافة الديمقراطية المكرسة، والتي تتطلب بدورها الاعتراف والتلاقي مع الآخر، من خلال ترجمة عملية لسلوكية النخب السياسية الحاكمة، والتي تهدف بالمجمل إلى الاعتراف بالاعتبارات، والخصوصيات لكافة المجموعات التي يتكون منها المجتمع السياسي التعددي، من خلال ضمان حقها في التمثيل السياسي على مستوى المنظومة المؤسساتية التوافقية. مما يؤدي إلى التلطيف والتحديث والتخفيف من حدة هذه الاعتبارات لتلك المجموعات، وبالتالي تطمينها إلى حقوقها. فتتعزَّز في هذا الاطار المنظومة المؤسساتية التوافقية وتعمل من خلال آليات عملها، فتتحق الديمقراطية التوافقية الليبرالية العادلة، من خلال عقلنة فكرة القومية والخصوصيَّة الطائفية للمجموعات المختلفة.

ومن هذا المنطلق، نُضيف لنقول بأن عقلنة القوميات المتنوعة داخل مجتمع متعدِّد، تتطلّب بالضرورة ثقافة سياسية وفلسفة ديمقراطية عقلانية في إدارة التنوع السياسي من قبل النخبة الحاكمة، عبر تنميط سياساتٍ ديمقراطية تضمن المساواة الحقيقية بين المجموعات الاثنية، بحيث تؤدي إلى إزالة التناقضات والفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الأغلبية والأقلية الاثنية، على قاعدة الدمج والتزاوج بين المتناقضات. ومن هنا يُفترض أن تكون الديمقراطية مشروعاً على درجة عالية من العقلانية. ويمكن بسهولة تلمُّس الفضل الذي تدين به التقاليد الفلسفية العقلانية في فكرة العقد الاجتماعي، الذي يعتبر أن المجتمع يُنشئه أفراد أحرار وواعون لمصالحهم مصمِّمون على زيادة مصالحهم إلى أقصى حد. والديمقراطية هي نظام من القواعد يستمد شرعيته من إرادة الشعب، ويُفترض أن الشعب سيختار عموماً ما يبدو أنه في مصلحته تماماً.

النبذة الأولى: العوائق في صياغة تعدُّدية ديمقراطية أو ديمقراطية توافقية.

إن مجال تطبيقات الأنظمة الائتلافية تجد مرتكزها الرئيسي داخل مجتمعات تعددية، تتكون في بنيتها التكوينية من مجموعات إثنية متنوعة، لكل منها اعتباراتها وانتماءاتها وارتباطاتها الوشائجية التقليدية الخاصة بها، من دينية وثقافية ولغوية وقومية واجتماعية... إلخ: بحيث تعكس هذه المنظومة التعددية الاجتماعية، بفعل الاندماج الواقع الحاصل بين المجموعات الاثنية المختلفة، تراكم وتداخل في الهويات الوطنية والثقافية والقومية والاجتماعية واللغوية والإيديولوجية... إلخ، تطرح بدورها تحديات مختلفة على هذه المنظومة التعددية، تؤدي بنتيجتها إلى إحداث تناقضات وفجوات وانقسامات سياسية على مستوى هذه المنظومة، من شأنها تأزيم الصيغة السياسية للمنظومة التوافقية على مستوى البنى المؤسساتية للنظام التوافقي، وبالتالي تجميد وتعطيل آليات عملها، مما ينتج عن ذلك كله تعميق من حدة الأزمة على الصعد كافة، وبالتالي وضع العوائق أمام تحقيق ديمقراطية تعددية توافقية.

وبالعودة إلى التحديات التي يطرحها واقع المجتمعات التعددية، والتي تؤدي إلى بروز التناقضات والانقسامات بداخلها، يمكن أن نوجزها بما يلي:

أولاً ـ تعود أولاً إلى الطبيعة البنيوية للمجموعة الاثنية الطائفية التي يُكَوَّن منها المجتمع التعددي بصورة عامة. هذه البنية هي بنية «مالكية نظامية» استناداً لطبيعة مفهوم هذا المصطلح التقليدي في علم الاجتماع السياسي، والتي تقوم على واقع المزج بين المُعطى الديني الاثني من جهة والمعطى النمطي التقليدي القبلي من جهة أخرى، والذي يشتمل هذا الأخير على واقع الاعتبارات والانتماءات التقليدية الخاصة بكل مجموعة طائفية، من قومية وثقافية ولغوية واجتماعية... إلخ. مع افتراض وجود ميل لتغليب هذا المعطى الأخير على ما سواه من معطيات واعتبارات خصوصية أخرى. فتصبح كل مجموعة طائفية استناداً لهذا التوصيف الاجتماعي البنيوي، أكثر ارتباطاً باعتباراتها وارتباطاتها الوشائجية التقليدية المتنوعة، وتنحى بالتالي منحىً عصبوياً مستنفراً، يؤدي بالتالي إلى إقصاء ونبذ الآخر وعدم الاعتراف به أو بخصوصياته واعتباراته الأخرى، مما يتأتى عن ذلك كله، وبسبب تداخل واندماج المجموعات الطائفية المتنوعة داخل المجتمع، إلى إحداث فجوات وانقسامات مختلفة، تؤدي، بنتيجتها إلى إعاقة تحقيق «الديمقراطية التوافقية» والتي تتجسَّد على مستوى البنية المؤسساتية للنظام السياسي، بحيث تؤدي هذه الانقسامات البنيوية المجتمعية بين المجموعات المختلفة، إلى تجميد وتعطيل الصيغة السياسية التوافقية للنظام، بفعل عدم الاستقرار السياسي للحكومات المتعاقبة.

ثانياً ـ تعود ثانياً إلى السلوك السياسي للنخبة السياسية الحاكمة، على صعيد الكيفية السياسية لإدارة هذا التنوع، والتي تفترض نوعاً من الثقافة السياسية الديمقراطية، التي تنفتح وتتلاقى مع الآخر وتعترف به، والتي تتطلب بدورها من النخبة الحاكمة التوفيق بين ولاءاتها الأولية أو التحتية استناداً لتمثيلها الطائفي للمجموعات الطائفية المختلفة من جهة، ومن جهة أخرى بين الولاءات الفوقية الوطنية (overaching loyalties)، عبر تغليب هذه الولاءات الأخيرة على ما سواها من ولاءات أخرى. مما يؤدي بالمحصلة إلى انتظام آلية عمل المنظومة السياسية التوافقية، وبالتالي إلى إمكانية تحقيق الديمقراطية التوافقية المنشودة. وبناءً على ما تقدم، فإنه يمكن القول بأن تهميش الثقافة الديمقراطية وإهمالها من قبل النخبة السياسية الحاكمة في إطار إدارتها لشؤون الحكم في البلاد وإدارة التنوع، يسمحان بتقديم الولاءات الأولية التحتية لهذه النخبة الحاكمة على الولاءات الفوقية الوطنية العليا. مما يتأتى عن ذلك تحجُّر للبنية النخبوية الحاكمة وهيمنتها واستئثارها بالسلطة، من خلال تعطيلها للصيغة السياسية التوافقية على مستوى مؤسسات الحكم، وبالتالي إلى استحالة حتميَّة في الوصول إلى ديمقراطية توافقية يمكن السعي إليها.

ثالثاً ـ «تعود ثالثاً إلى ضعف المنظومة الحزبية، ودورها الأساسي انطلاقاً من إيديولوجياتها، في تصحيح وإصلاح البنية السياسية للنظام التوافقي وتفعيل آلية عمله من ناحية، ومن ناحية أخرى أساسية تتعلّق بضرورة إصلاح البناء القومي الاجتماعي، من خلال تنميط سياسات إيديولوجية ديمقراطية معرفية على شاكلة السياسات المعتمدة في الديمقراطيات الغربية، والتي من شأنها نشر وتعميق الثقافة الديمقراطية لدى الرأي العام بمجمله، بحيث يؤدي هذا الأمر إلى تلطيف وتحديث الاعتبارات والارتباطات الخاصة بكل مجموعة طائفية، وبالتالي تطمينها لهذه الناحية من خلال الاعتراف بها، مما يسمح هذا الأمر بدوره إلى الارتقاء بالوعي الجماعي إلى مستوى المسؤولية الوطنية، التي تتطلب الوحدة والانصهار والحدّ من الانقسامات الداخلية،

والالتفات إلى واقع الأزمة الحاصلة في البلاد برؤى جماعية، تجعل من البناء القومي الاجتماعي أكثر تماسكاً في مواجهة ظاهرة التسييس واستنفار العصبيات المتنوعة، والتي تؤدي إلى حصول تشرذم وانقسام بداخله. وعليه فإن ضعف المنظومة الحزبية في إطار إدارتها للعملية السياسية بكافة أشكالها، بما يناقض معطياتها الإيديولوجية الفكرية في هذا المجال، يؤدي إلى بروز ظاهرة التسييس واستنفار العصبيات على مستوى التعددية المجتمعية، تحت شعارات قد تأخذ في غالبيتها طابع المنظومات الإصلاحية، والتي من شأنها زيادة التشرذم والانقسام وتعميق الأزمة، وبالتالي حصول الخلل المحتمل للمنظومة السياسية التوافقية، من خلال واقع الانقسام وعدم الاستقرار السياسي»[١٢].

النبذة الثانية: التسييس كظاهرة مستقلة وتطبيقاتها العملية

يمكن القول تحت هذا العنوان المطروح، بأن الرفض المطلق للانتماءات التحتية يهدِّد استقرار ووحدة الأنظمة السياسية، لأن الرفض هذا يُثير العصبيات المكبوتة ويفتح مجالاً لتسييس هذه العصبيات. إن العصبية الخلدونية التي أبدع ابن خلدون في دراستها في المجتمعات العربية في عصره ما زالت تصلح لدراسة المجتمعات العربية المعاصرة. ونضيف في هذا المجال، أنه لا يكفي الاندماج ووحدة الولاء الفوقي للحد من النزاعات في المجتمع المتنوع أو الوفاقي، إذ أن التباينات الاقتصادية والثقافية واللغوية وغيرها تُشكل عنصراً مولداً للنزاعات بحد ذاتها، لأنها المرتكز الأساسي للتباين السياسي بين الأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية، ولكنها ليست مولداً بالضرورة للانقسام والانشطار الوطني. إن الإدراك الحقيقي للتباينات الحاصلة هو أساس التسييس المولّد للنزاعات وهو مناورة تهدف إلى استغلال القدرة النزاعية للسياسة بشأن الفروقات الأساسية في المجتمع، لا لمعالجة هذه الفروقات أو احتوائها، بل للتنافس السياسي بين النخب، وذلك بالتلاعب بواسطة الحيلة على جدلية الخاص والعام، وعلى عامل المظهرية في الأنظمة التي تسمح بحرية التنافس السياسي بين النخب. لكل موضوع مطروح سياسياً ناحيتان: ناحية سياسية ذات طابع زراعي، صناعي، اقتصادي، تربوي أو غيره، وناحية تسييسية يجب معالجتها كوسيلة تكتيكية في التنافس. عندما تصبح الفروقات عرضة للتسييس تصبح مولدة للنزاعات.

وبهذا المعنى يصف الدكتور «انطوان نصري مسرّة» في مؤلفه الذي صدر حديثاً، واقع ظاهرة التسييس لتلك التباينات والفروقات بين المجموعات المختلفة، وذلك بقوله: «إن أكثر الأمور عرضة للتسييس هي المرتبطة بالعصبيات الأساسية في حال عدم توفر قنوات مؤسسية لها لمنع استغلالها وانفلاشها. إن توفير الأمان النفسي والحدّ من تسييس التباينات يحققان درجة عالية من السلم الأهلي مبني على حقوق الانسان. أما العنف فهو ينمّي الشعور بالقهر متجاهلاً أحياناً إدراك المهيمن عليهم الذين قد ينتظرون الفرصة المؤاتية. لذلك فإن التوحيد القسري هو عامل انفصال بينما الإقرار ببعض التنوع هو عامل توحيد واندماج طوعي، تدريجي وثابت»[١٣].

وبناءً على ما تقدم. فإنَّ ما يُطلب من النخبة

(١٢) رأي الباحث.
(١٣) د. انطوان نصري مسرّه: مرجع سابق، ص ١٦٦.

السياسية الحاكمة القيام به فيما يتعلق بالارتباطات الوشائجية المرتبطة واقعياً بالعصبيات، هو الاعتراف بوجودها وعدم انكار حقيقتها أو التقليل من شأنها، ومحاولة تلطيفها وتحديثها من خلال معالجات سياسية واقتصادية واجتماعية لواقع الازمات المختلفة المتفرعة عنها، الأمر الذي يجعل منها أي من تلك الارتباطات الوشائجية، أداة ديمقراطية طيعة في خدمة المجتمع المدني بانصهاره ووحدة ولائه الوطني والقومي، بحيث يحقق هذا الأمر وحدة مؤسسات الدولة واستقرارها السياسي.

ومن ثم، وفي إطار التطبيقات العملية التي تدور في فلك بعض النماذج من الأنظمة الائتلافية، من حيث ارتكازها على واقع مجتمعات تعددية، تفترض بالضرورة التوافق في إدارة الحكم، أو الحكم بواسطة الائتلاف الواسع. هذه التطبيقات المشار إليها، تُظهر معايير فشل أو نجاح المنظومة المؤسساتية التوافقية، أو ما تعرف في قاموس مصطلحات القانون الدستوري المقارن «بالديمقراطية التوافقية».

ومن هذه النماذج التي تثبت نجاح أو فشل الديمقراطية التوافقية، نذكر نموذجين عمليين لموضوع دراستنا هذه، وهما: الحالة اللبنانية والحالة البلجيكية.

أولاً: الحالة اللبنانية:

من المعلوم أن الطبيعة التعددية للمجتمع اللبناني، كونه مركباً من مجموعات طائفية مختلفة، تجعل منه نموذجاً حضارياً لإمكانية تحقيق «الديمقراطية التوافقية». وقد أثبتت التجربة السياسية التي ترتبط بتاريخ لبنان الحديث، أنه منذ ولادة الميثاق الوطني في العام ١٩٤٣، وبالتالي نشوء الدستور العرفي للبنان الاستقلال في تلك الحقبة السياسية، لوحظ تطبيق «الديمقراطية التوافقية» بصورة جزئية على مستوى المنظومة السياسية التوافقية في إدارة شؤون الحكم، من خلال انتظام وانضباط آليات عملها. وقد استمر إعمال هذه المنظومة التوافقية بصورة جزئية دون السعي إلى تطويرها إلى ما بعد نشوب الحرب الأهلية اللبنانية. ولكن جمود هذه الصيغة التوافقية وتطبيقاتها الجزئية، بالمقارنة مع تطبيقاتها الاستيعابية الاندماجية في الديمقراطيات الأوروبية ذات النظم الائتلافية، قد أدّت إلى تعرُّض هذه الصيغة التوافقية إلى الجمود، وأكثر من ذلك إلى تحجرها، بفعل عوامل أساسية ترتبط بصورة مباشرة بطبيعة الخصوصية الطائفية التي تعتبر من المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها نظامنا السياسي اللبناني. وقد بدا هذا الجمود والتحجر في الصيغة التوافقية اللبنانية واضحين بصورة عامة، بعد وضع اتفاق الطائف في العام ١٩٨٩، الذي أنهى حقبة الحرب اللبنانية الطويلة والمدمرة، وبالمقابل أرسى قواعد لإنشاء منظومة ديمقراطية توافقية، تُعنى بإدارة التنوع السياسي والطائفي من خلال احترام مبدأ المشاركة والتوافق بين جميع طوائفه على اختلاف اعتباراتهم وانتماءاتهم الخاصة. حيث إن هذه القواعد قد كرست في التعديلات الدستورية الأخيرة والتي صدرت بموجب القانون الدستوري رقم ١٨ تاريخ ٢١/٩/١٩٩٠.

تجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أن التحجر في الصيغة التوافقية وتعطيل آلية عملها بعد اتفاق الطائف، يعودان بصورة أساسية إلى الممارسة السياسية الطائفية للنخبة السياسية الحاكمة، دون أن نعفي منها الأحزاب السياسية الطائفية على اختلاف طروحاتها السياسية، والتي اشتركت في الحكم منذ انتخابات العام ١٩٩٢ بصورة فاعلة. وبالتالي أدت تجربتها إلى استمرار تعطيل الصيغة وآليات عملها، وإلى استفحال الأزمة السياسية على كافة الصعد، وما

نتج عن ذلك من تجزئة لوحدة مؤسسات الدولة وعدم استقرارها السياسي، وبالمحصلة النهائية العجز والفشل الواقعي في تحقيق أيّ ديمقراطية توافقية مفترضة.

وفي هذا الإطار فإنني أعارض رأي المفكر السياسي والدستوري «أرنت ليبهارت»، من خلال وصفه لحالة المنظومة التوافقية اللبنانية وآلية عملها، وذلك بقوله: «بالنتيجة يمكن أن نحكم بأن الديمقراطية التوافقية عملت في لبنان بصورة مُرضية لأكثر من ثلاثين عاماً وعلتها الأساسية كانت تصلب المبادئ التوافقية... من جهة أخرى وإلى حدٍّ كبير وجدت نزعة نحو الجمود... ويسجل النظام السياسي التوافقي اللبناني، ولو أنه بعيد عن الكمال، رقماً قياسياً مميزاً للاستقرار الديمقراطي بالرغم من النواقص في مؤسساته التوافقية»(١٤).

إذ أنني أرى بأن «ليبهارت» قد تكلّم فيما سبق أعلاه عن الصيغة السياسية التي وُضعت تبعاً لولادة الميثاق الوطني في العام ١٩٤٣. إذ جاءت نظرته لتلك الصيغة السياسية القائمة حينها نظرة شكلية لواقع الديمقراطية التوافقية في لبنان، حيث أنها تُعبر بوضوح عن تأثره بشكليات اللعبة الديمقراطية وتداول السلطة وأشكال المشاركة الديمقراطية التي تفترضها أنواع الائتلافات الحكومية في الديمقراطيات الغربية. إذ غاب حقيقة عن تصوره واقع وجوهر الممارسة السياسية الطائفية للسلطة في لبنان، والتي عبّرت هذه الممارسة منذ العام ١٩٤٣ بكافة صورها وأشكالها عن استمرار الخلل في التوازن الطائفي على صعيد ممارسة السلطة واحتكار القرار السياسي لمصلحة رئيس الدولة، ما أدى هذا الأمر إلى زيادة حدّة الأزمات والفوارق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين المجموعات الطائفية المتعددة، وبالتالي إلى إبراز وحدوث تناقضات وانقسامات طائفية حادة على هذا الصعيد، بحيث أدت هذه العوامل بمجملها إلى جمود الصيغة السياسية وتحجّرها وبالتالي إلى عدم استقرارها السياسي، الأمر الذي حتّم عدم الاستقرار للحكومات المتعاقبة في تلك الحقبة السياسية من تاريخ لبنان.

وإني هنا أتساءل كيف يمكن «لليبهارت» أن يُعطي تفسيراً واضحاً لمسألة تبدُّل وتعاقب الحكومات اللبنانية كل ستة أشهر؟!!، وهل أن التناقض وعدم الاستقرار السياسي للحكومات بصيغتها الشكلية التوافقية، يُعبر عن جوهر معادلة إعمال وتحقيق الديمقراطية التوافقية بالاستناد إلى معطياتها وركائزها؟ ثم أنه كيف يمكنه أن يُفسر لنا التناقض الحاصل في فلسفته السياسية لمسألة الربط بين إعمال صيغة الديمقراطية التوافقية بصورة مرضية في لبنان كما يصورها لنا، وبين نتائجها السلبية لجهة اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية المدمرة (عام ١٩٧٥) طيلة ما يزيد عن خمسة عشر عاماً؟!!.

ثانياً: الحالة البلجيكية:

يمكن القول عن هذه الحالة، بأنها النموذج المثالي لنجاح الديمقراطية التوافقية، على الرغم من التباينات والانقسامات المختلفة داخل المجتمع البلجيكي، والتي تتمثل بانقسامات دينية، لغوية، ثقافية وطبقية، على مستويات فيدرالية (فلامنية ـ الونية وبروكسيلية).

إلا أن المنظومة الحزبية البلجيكية، من خلال ممارستها للسلطة وإدارتها للتنوع، عبر سلوكها السياسي الذي يصوّر عمق الثقافة الديمقراطية التجريبية بداخلها، تلك الثقافة

(١٤) أرنت ليبهارت، مرجع سابق، ص ١٧٥.

السلوكية الديمقراطية تجعلها توفق بين اعتباراتها التمثيلية السياسية لولاءاتها التحتية من جهة، وبين اعتباراتها الفوقية الوطنية من جهة أخرى. بحيث تصبح استناداً لتلك المنطلقات الديمقراطية، أكثر قدرة على استيعاب النزاعات والانقسامات الاجتماعية على اختلاف أنواعها والحد من سلبياتها السياسية والاجتماعية، من خلال تأصيل لغة الحوار والتلاقي بين مختلف المجموعات الاثنية المتنوعة على اختلاف ارتباطاتها واعتباراتها الخاصة، وعلى قاعدة الاعتراف بالآخر، كل الآخر. مما أدى بالمحصلة إلى وحدة الولاءات الفوقية والانصهار الوطني على المستويات الثقافية واللغوية والقومية، وبالتالي حد هذا الأمر من الانقسامات والتباينات الحاصلة في هذا المجال.

وعليه يمكن القول بأن نجاح التجربة الحزبية البلجيكية بأساليبها الديمقراطية الكلاسيكية المتنوعة في إدارة التنوع، قد جعل من البناء القومي الاجتماعي أكثر تماسكاً أمام التحديات الواقعية التي يتعرض لها استناداً لواقع تركيبته البنيوية المنقسمة. فعزز بدوره هذا الأمر استقرار المنظومة السياسية التوافقية، من خلال الابتعاد عن لعبة التنافس بين النخب السياسية الحاكمة عبر استخدامها لظاهرة تسييس التناقضات والانقسامات الداخلية الحاصلة. وقدساعدت جميع هذه العوامل مجتمعة على قيام نموذج راقٍ لديمقراطية توافقية مكتملة في بلجيكا.

وبناءً على ما تقدم، فإننا نوجز توصيف الحالة البلجيكية وتجسيدها للديمقراطية التوافقية المكتملة، بما أورده المفكر السياسي والدستوري «أرنت ليبهارت»، من خلال قوله: «إن الحالة البلجيكية تعطي أفضل فرصة لمقارنة نتائج أشكال لملمة المصالح المختلفة التي تحققها الأحزاب السياسية إذ تشتمل على ثلاثة نماذج مختلفة واضحة وصريحة للعلاقات بين الأحزاب والانقسامات الاجتماعية: انقسام مؤسسي (الدين) وانقسام نصف ـ مؤسسي (الطبقة) وانقسام لا مؤسسي (اللغة)»[١٥].

وعليه، فقد حاولنا فيما تقدم عرضه في إطار هذه الدراسة، أن نلقي الضوء على الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام التوافقي بصورة عامة. هذا النظام الذي يجد أساسه التطبيقي في إطار مجتمعات تعددية، كالنموذج اللبناني. بحيث يعمل باعتباره منهجية خاصة في تطبيقات القانون الدستوري المقارن، على تفعيل وتنشيط المنظومة السياسية المطبقة استنادا» إلى طبيعتها الدستورية، وبالتالي تحقيق الإستقرار السياسي، عبر الحد من واقع التحديات والصعوبات الكبرى التي تطرحها التعددية والإختلاف في إطار مجتمعات منقسمة على صعيد المنظومة السياسية المناط بها إدارة التنوع.

إذا، «هذه المجتمعات التعددية، تطرح تحديات عدة استناداً لبنيتها التكوينية التعددية، من شأنها إحداث تناقضات وفجوات وانقسامات، تسمح حكماً لتدخل ظاهرة التسييس تحت عناوين وشعارات مختلفة، تصب بمجملها في إطار منظومات للإصلاح السياسي بحيث تؤدي هذه الظاهرة من التسييس النخبوي، إلى إبراز هذه التناقضات والانقسامات البنيوية الاجتماعية، وبالتالي محاولة استغلالها في إطار لعبة التنافس بين النخب السياسية، سواء على

(١٥) أرنت ليبهارت مرجع سابق، ص ١٠٦.

مستوى الإطار العام الذي تعمل فيه المنظومة السياسية التوافقية، أم من خارجها. فتتحول بالتالي هذه المنظومة إلى منظومة تنافسية، بفعل الانقسامات السياسية التي تحصل على مستوى الصيغة التي تكونها، والتي تؤدي بالمحصلة إلى عدم الاستقرار السياسي على المستوى الوزاري، وبالتالي إلى إحداث أزمة حكم عارمة في البلاد.

ولكن يبقى السؤال الرئيسي، هل التجربة السياسية التاريخية للديمقراطيات الإنكلوساكسونية كفيلة بحد ذاتها، في حال تطبيقها على الحالة والنموذج اللبناني، بتصحيح أفق النظام السياسي وشوائب الممارسة السياسية لأهل الحكم؟ أم أن العقلنة الثقافية للنخبة السياسية الحاكمة التي تتولى إدارة التنوع في لبنان، هي الكفيلة والضامنة الأساس لأي عملية تصحيح وتقويم مرتقبة؟؟...